

لبنان: يجب وضع حد للإفلات المزمّن من العقاب وضمان المساءلة في انفجار بيروت

3 آب/أغسطس 2021

مع اقتراب الذكرى السنوية الأولى لانفجار مرفأ بيروت، يجب على الحكومة اللبنانية التوقف عن التدخل في التحقيق القضائي الجاري بخصوص الانفجار، وضمان محاسبة المسؤولين عنه، قالت اللجنة الدولية للحقوقيين اليوم.

أدى انفجار مرفأ بيروت، أحد [أكبر الانفجارات](#) غير النووية في التاريخ، إلى مقتل 217 شخصاً على الأقل، وجرح 7,000 آخرين، وإلى [ضرب](#) هائل للبنية التحتية أدى إلى التهجير القسري حوالي [300,000](#) شخصاً. رغم ذلك وبعد عام من الانفجار، لا يزال الضحايا وعائلاتهم ينتظرون أن يتم كشف الحقيقة وتحقيق العدالة، رغم [تعهد](#) السلطات اللبنانية بإجراء "تحقيق شفاف" في الحادثة.

في 18 شباط/فبراير 2021، وبعد أقل من ستة أشهر على تعيينه للتحقيق في الانفجار، قامت محكمة الاستئناف بكف يد القاضي فادي صوان عن القضية. وقد جاءت تنحية صوان بعد أن قام وزيران سابقان يواجهان اتهامات جنائية في هذه القضية، بتقديم شكوى ضده أمام المدعي العام، وطلب تنحيته.

"إن تحقيق لبنان في الانفجار غير فعال ومليء بالعيوب إلى حد كبير، ويعود ذلك على وجه الخصوص إلى التدخل المخزي في عمل قضاة التحقيق"، قال سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين. "أن الأوان لوضع حد لعقود من إفلات المسؤولين في لبنان من العقاب، وضمان الملاحقة القضائية لأولئك الذين تورطوا في قضايا فساد وإساءة استخدام السلطة."

رفض مؤخراً وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال، محمد فهمي، طلب قاضي التحقيق الجديد، طارق بيطار، التحقيق مع مسؤولين أمنيين، بينهم مدير عام الأمن العام اللبناني، اللواء عباس إبراهيم، بخصوص علاقته بانفجار المرفأ.

في 29 تموز/يوليو 2021، أعلن مجلس النواب اللبناني استعداده للموافقة على طلب بيطار لرفع الحصانة النيابية عن عدد من أعضاء المجلس والذين كانوا وزراء في وقت الانفجار.

"إعلان مجلس النواب اللبناني رفع الحصانة النيابية هي خطوة نحو الأمام ويجب أن يتم تنفيذها سريعاً على أرض الواقع"، قال بنعربية. "يجب أيضاً السماح بالتحقيق مع مسؤولين آخرين، بما فيهم مدير عام الأمن العام بشكل عاجل."

قامت اللجنة الدولية للحقوقيين [بتوثيق](#) التدخل غير اللائق من قبل أطراف سياسية في السلطة القضائية في لبنان على نطاق واسع، ودعت إلى إصلاحات قانونية وسياسية شاملة لضمان الاستقلالية التامة للقضاء، ونزاهته ومساءلته. تعتبر اللجنة الدولية للحقوقيين أنه نتيجة لفشل لبنان في تبني هذه الإصلاحات، فإن الإفلات من العقاب المزمّن سوف يستمر، وأن التحقيق في الانفجار لن يكون استثنائياً.

في حزيران/يونيو 2021، وإلى جانب عدد من المنظمات الأخرى، دعت اللجنة الدولية للحقوقيين مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لتأسيس بعثة تحقيق دولية، مستقلة، ونزيهة، للتحقيق في انفجار المرفأ.

"على الجهات الدولية الفاعلة، بما في ذلك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، دعم التحقيق المستقل والنزيه في تفجير مرفأ بيروت وتسهيله،" قال بنعربية. "هذه هي الطريقة الوحيدة لضمان وصول الضحايا وعائلاتهم إلى العدالة وضمان حقهم في الانتصاف الفعال."

للتواصل:

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، بريد الكتروني
said.benarbia(a)icj.org، هاتف: +41 79 878 35 46

أسر خطاب، مسؤول البحث والتواصل في برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، بريد التروني:
asser.khattab(a)icj.org